الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» ينخفض 1,6٪

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 82 سنتا، أي بنسبة 1,6٪ ليبلغ 50,56 دولارا، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية، استقرت أسعار النفط خلال تداولات أمس مع تقييم المتعاملين للأثر النزولي للإعصار إرما على الطلب مقابل إعادة تشغيل المصافي في أعقاب الإعصار هارفي، والذي من شأنه زيادة معالجة النفط الخام، حسب «رويترز». وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 4 سنتات، أو ما يعادل 0,07٪، إلى 53,80 دولارا للبرميل عن سعر الإغلاق السابق. ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 3 سنتات، أو ما يعادل 0,06٪، إلى 48,04 دولارا للبرميل.

متفوقة على مصر ونيبال وناميبيا في الترتيب العالمي

الكويت الأخيرة خليجياً في مؤشر رأس المال البشري

احتلت الكويت المرتبة 96 عالميا في مؤشر عام 2017 لرأس المال البشري الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وأشار تقرير المنتدي الاقتصادي العالمي الى ان معدل تطوير رأس المال البشري الكويتي لا يكاد يصل إلى 57٪ ليضعها في منطقة متأخرة من الترتيب، حيث تسبقها فنزويلا والسلفادور، فيما تسبق الكويت مصر ونيبال وناميبيا.

وقال التقرير إن الكويت تحتل مرتبة متأخرة عالميا، على الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أعلى بنحو ثمانية أضعاف من دول تلتها في الترتيب مثل مصر، ليكشف ذلك أن العوامل الاقتصادية وحدها هي مقياس غير كاف لقدرة البلد على تنمية رأس ماله البشري بنجاح.

ويقيس التقرير أداء 130 بلدا في أربعة محاور رئيسية لتنمية رأس المال البشري، وهي: القدرة، التي يحددها إلى حد كبير الاستثمار في النظام التعليمي، وتطبيق وبناء المهارات من خلال العمل والتنمية، وهي الاستثمار في النظام التعليمي للجيل القادم واستمرار رفع مهارات القوى العاملة الحالية وإعادة تأهيلها، والدراية الفنية: الذي يعتمد على مدى اتساع وعمق المهارات المتخصصة في العمل.

وفي مؤشر القدرة التي يحددها الاستثمار في النظام التعليمي تحل الكويت في المرتبة 105 عالميا حيث لا يتخطى المعدل في هذا المؤشر نحو 49٪.

وفيما يخص مؤشر تطبيق وبناء المهارات من خلال العمل حلت الكويت في المرتبة 50 عالميا، حيث يصل معدل تطبيق المهارات من خلال العمل نحو 67,4٪.

وتراجع ترتيب الكويت في مؤشر التطوير، حيث بلغ المعدل 55,6٪ لتحل بالمرتبة 94 عالميا، فيما وصلت الكويت الى المرتبة 66 عالميا في مؤشر المعرفة الذي يعتمد على المهارات المتخصصة في العمل.

احتلت المرتبة 96 عالمياً في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي

قفزات في ترتيب الإمارات وقطر بمؤشر رأس المال البشري

العوامل الاقتصادية وحدها غير كافية لقياس قدرة البلد على تنمية رأس ماله البشري

الكويت تقدمت مركزاً واحداً فقط عن عام 2016

ترتيب الكويت في جودة التعليم الابتدائي 93 عالميا

ويقاس أداء البلدان أيضا عبر خمس فئات عمرية أو أجيال مختلفة وهي: 0ـ14 سنة، 15ـ24 سنة، 25ـ54 سنة، 55ـ64 سنة، و65 سنة فأكثر.

وحلت الكويت بالمرتبة 79 عالميا في مؤشر جودة التعليم، حيث حصلت على معدل 39,7٪، وفي مؤشر جودة المدارس الابتدائية حلت بالمرتبة 93 وتخطى ترتيب الكويت في مؤشر معدل التحصيل في التعليم الابتدائي 100 عالميا.

وخليجيا، حلت الكويت بالمرتبة الأخيرة خلف الإمارات صاحبة المركز الخامس والأربعين والبحرين التي جاءت بالمركز السابع والأربعين وقطر بالمركز الخامس والخمسين والسعودية التي حلت بالمرتبة 80 عالميا، أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد بلغ متوسط معدلها الإجمالي 55,91٪.

وأوضح التقرير ان الكويت تقدمت مركزا واحدا فقط بالمقارنة مع عام 2016 التي حلت فيه بالمرتبة 97 عالميا بالمقارنة مع نظرائها في الخليج، حيث قفزت الامارات 24 مركزا في 2017 لتحل بالمرتبة 45 عالميا وقطر التي قفزت 11 مركزا من 66 في 2016 الى 55 في 2017.

وخلص تقرير رأس المال البشري التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الجهود المبذولة لتحقيق كامل الإمكانات الاقتصادية للأفراد ـ في كل البلدان ومختلف مراحل التنمية الاقتصادية ـ تبوء بالفشل، وذلك بسبب خطأ في تسخير المهارات ضمن القوى العاملة، وتطوير المهارات المستقبلية، والتعزيز غير الكافي للتعلم المستمر للقوى العاملة.

ويرى التقرير أن مثل هذا الفشل في ترجمة الاستثمار في التعليم خلال سنوات الدراسة والتكوين إلى فرص عمل ذات مهارة وجودة عاليتين خلال سنوات العمل يسهم في زيادة فجوة عدم المساواة في الدخل من خلال سد مساري التعليم والعمل، وهما أساسا الاندماج الاجتماعي.

وتصدرت المراكز العشرة الأولى صغرى الدول الأوروبية كالنرويج التي حلت في المركز الأول، وفنلندا التي حلت في المركز الثاني، وسويسرا التي حلت في المركز الثالث، مترافقة مع بعض الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة التي حلت في المركز الرابع، وألمانيا التي حلت في المركز الخامس. وحلت أيضا أربعة بلدان من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وثلاثة بلدان من منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

ووفقا لمؤشر رأس المال البشري في التقرير، تم تطوير 62٪ من رأس المال البشري عالميا حتى الآن، وقد طورت 25 دولة فقط 70٪ أو أكثر من رأسمالها البشري. ويخلص المؤشر إلى أنه على الرغم من أن غالبية البلدان تستفيد من 50 إلى 70٪ من رأسمالها البشري، إلا أن 14 بلدا لم تصل إلى تطوير حتى 50٪ منه.

ويقول كلاوس شواب، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي: «لا تخلق الثورة الصناعية الرابعة خللا في مجال العمل فحسب، وإنما تخلق أزمة بسبب النقص في المهارات الحديثة التي تتطلبها. وعليه، فإننا نواجه أزمة مواهب عالمية».

وأضاف: «إننا بحاجة إلى عقلية جديدة وطرق تفكير ثورية لتكييف نظمنا التعليمية مع التعليم الذي تحتاج اليه القوى العاملة المستقبلية».

الدولة	الترتيب في مؤشر 2017	الترتيب في مؤشر 2016
الإمارات	45	69
البحرين	47	45
قطر	55	66
السعودية	82	78
الكويت	96	97

مؤشر رأس المال البشري الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

25 ٪ نمو فاتورة العودة إلى المدارس هذا العام

الكويتيون ينفقون 37 مليون دينار على المستلزمات المدرسية

محمود فاروق

مع بدء موسم العودة الى المدارس، تواجه الأسرة الكويتية ترتيبا مختلفا لميزانيتها المليئة بالمتطلبات خاصة بعد عطلة العيد الاضحى التي تزامنت مع عطلة نهاية الصيف، حيث أصيبت الأسر بارتباك خلال التحضير لشراء المستلزمات الدراسية جراء ارتفاع الاسعار، فبحسب بيانات حصلت «الأنباء» عليها وصل انفاق الكويتيين هذا العام على المستلزمات المدرسية إلى 37 مليون دينار بارتفاع بنحو 25٪ عن العام الماضي التي قدرت فيه بنحو 30 مليون دينار.

واظهرت البيانات ان عمليات السحوبات النقدية سجلت ارتفاعا ملحوظا على البطاقات الائتمانية من خلال الفيزا والماستر كارد نظرا للضغوطات المالية التي تعرضت إليها غالبية الاسر حيث فضلوا اللجوء إلى الاقتراض من خلال البطاقات الائتمانية حيث مثلت السحوبات من خلالها نحو 80٪ من اجمالي فاتورة الانفاق.

وبحسب تقرير اقتصادي حديث حول قطاع التعليم في الكويت اظهر ان نصيب الطالب الكويتي من الإنفاق الحكومي على التعليم يصل إلى 4 آلاف دينار سنويا ما يعادل نحو 13,5 الف دولار. وبين التقرير الصادر عن بيت الاستثمار العالمي ان الانفاق الحكومي شهد نموا سنويا بمعدل متوسط بلغت نسبته 14,4٪ خلال الأربع سنوات السابقة للعام 2014ـ2015، وشكل 15٪ من إجمالي الانفاق الحكومي. ويمثل عدد المدارس الحكومية ومعاهد التعليم الديني بالكويت نحو 62,2٪ من إجمالي عدد المدارس، في حين تشكل المدارس الخاصة نسبة 37,8٪ المتبقية.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، شهد الانفاق الحكومي على قطاع التعليم نموا متسارعا، مع استمرار تركيز القيادة على أهمية دور التعليم في توفير التوظيف المستدام للشعب الكويتي وإمدادهم بالتدريب اللازم للتنافس في السوق العالمي.

وفي دراسة اقتصادية أعدتها جهات تربوية حكومية في وقت سابق كشفت عن حجم انفاق الاسر الكويتية على الدروس الخصوصية بنحو يصل إلى 450 مليون دينار سنويا، ورجحت الدراسة زيادتها بعد زيادة عدد التراخيص الخاصة بالمعاهد التعليمية.

وكشفت بيانات من الجمعيات التعاونية التي اعلنت عن توافر المستلزمات المدرسية بها ارتفاع الأسعار بها بنسبة زادت على 35٪ عما كانت عليه العام الماضي، ما شكل عبئا واضحا على ميزانية الأسر هذا العام.

تراجعت إلى 886 مليون دولار خلال أغسطس الماضي

31٪ انخفاض شهري لترسيات العقود في الكويت

محمود عيسى

تراجعت قيمة العقود التي أرستها الكويت في أغسطس الماضي إلى 886 مليون مقارنة مع 1,3 مليار دولار في شهر يوليو أي ما يعادل 31٪، كما تراجعت في كل من السعودية وقطر الى 425 مليون دولار و415 مليون دولار على التوالي، فيما بقيت سوق الإمارات مستقرة عند مستوى 2,9 مليار دولار، وسجلت البحرين عقودا بقيمة 270 مليون دولار فقط.

وقالت مجلة في هذا السياق ان ترسيات العقود في دول الخليج سجلت ارتفاعا في أغسطس الماضي لتصل إلى 15 مليار دولار، أو ما يعادل ضعف قيمة الترسيات التي جرت خلال يوليو الذي سبقه والتي بلغت في حينها 7,9 مليارات دولار، وذلك بفضل انهماك سلطنة عمان بترسيات بلغت قيمتها 5,9 مليارات دولار، تتعلق في معظمها بمشروع مصفاة الدقم.

وأضافت المجلة أن السلطنة أرست 3 مجموعات عقود رئيسية للمصفاة المقرر ان تبلغ طاقتها 230 ألف برميل يوميا، وسجلت البحرين عقودا بقيمة 270 مليون دولار فقط.

وتشير الأرقام التي أصدرتها ميد بروجكتس لمتابعة المشاريع في المنطقة إلى ان هناك مشاريع بقيمة 45,8 مليار دولار أصبحت في المراحل الرئيسية لتقديم العروض، بالإضافة الى مشروعات بقيمة 808 مليارات دولار ما زالت في مراحل الدراسة المبكرة.

وقالت مجلة ميد انه لسوء الحظ، واستنادا إلى أحدث البيانات من مؤشر ميد بروجكتس الذي يتتبع نشاط المشاريع في المنطقة، فإن النصف الأول من العام لم يكن بأفضل من الفترات التي سبقته، فقد تمت ترسية عقود بقيمة 56 مليار دولار فقط في الأشهر الستة الأولى من عام 2017 مقارنة بـ 69 مليار دولار من العقود في الفترة ذاتها من عام 2016، بانخفاض 19٪.

وقالت المجلة إن كل دول المنطقة باستثناء السعودية سجلت انخفاضا أكثر حدة في العقود التي أرسيت على أساس سنوي، لتتراجع في الكويت بنسبة 46٪، وفي البحرين بنسبة 84٪.

وحتى دبي، التي كانت حتى الآن الأكثر قوة ونشاطا من أسواق مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، شهدت انخفاضا طفيفا بين الفترتين.

ومع ذلك، هناك دلائل على أن السوق يقترب من نقطة تحول، واستنادا إلى المشاريع التي هي في مرحلة المناقصات بالإضافة إلى العقود التي تم منحها بالفعل في يوليو وأغسطس، فإن ميد بروجكتس تتوقع ترسية عقود تصل قيمتها إلى 61 مليار دولار في النصف الثاني من العام الحالي، وهو تحسن كبير مقارنة بما كان عليه الوضع في الأشهر الستة الأولى من العام.

وقالت المجلة انه بإضافة هذه التقديرات إلى الأرقام التي سجلت خلال فترة يناير ـ يونيو، فإن توقعات السنة ككل لدول مجلس التعاون الخليجي ستبلغ 117 مليار دولار، أي ما يعادل تقريبا قيمة العقود الممنوحة في عام 2016.

أما على مستوى الدول، فإن الإمارات بقيادة قطاعي العقارات والنقل في دبي، ستبقى اكبر سوق منفردة بعقود تبلغ حوالي 38 مليار دولار، وتليها السعودية بما يقرب من 36 مليار دولار، والكويت عند 16,8 مليار دولار.

وقد تحسنت التوقعات البالغة 61 مليار دولار للنصف الثاني من عام 2017 مقارنة بالعقود التي تم منحها في الفترة ذاتها من العام الماضي، والبالغة قيمتها 48 مليار دولار.

ترسيات العقود في الخليج ترتفع إلى 15 مليار دولار

عمان تصدرت قائمة الترسيات بـ6 مليارات دولار

آفاق نمو كبيرة للقطاع من خلال تدفق الاستثمارات والاستحواذات خليجياً

قطاع التعليم بالكويت.. فرص استثمارية ونمو مستقبلي

يواصل قطاع التعليم في الكويت استقطاب انظار المستثمرين لما يمتلكه من فرص للنمو وربحية مرتفعة ووجود فرص كبيرة لنمو القطاع في المستقبل مواصلا النمو الذي حققه التعليم الخاص في الفترة من 2009 ـ 2015 بنسبة نمو 5,6٪ سنويا للتعليم حتى الفصل الثاني عشر و7,4٪ نموا سنويا في التعليم العالي مقابل 1٪ للتعليم الحكومي حتى الفصل الثاني عشر و9,5٪ لمرحلة التعليم العالي وذلك بحسب تقرير STRATEGY&.

واوضح التقرير ان قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي سيزدهر على مدى العقد القادم وتساهم في زيادة الفرص للمستثمرين في قطاع التعليم مجموعة من العوامل ابرزها:

1 ـ تضم المنطقة سكانا من الشباب الآخذ في التزايد الذي يتوقع أن يقارب 65 مليون نسمة بحلول عام 2030، ثلثهم دون عمر 25 عاما، ومن المرجح أن يكونوا ملتحقين بالمدارس أو الجامعات.

2 ـ تشجع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل دؤوب مشاركة القطاع الخاص للمساعدة في تخفيف ضغوط الميزانية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط

3 ـ مستويات الدخل المتاح آخذة في ارتفاع، والمستهلكين في دول مجلس التعاون الخليجي على استعداد للإنفاق على التعليم الخاص عالي الجودة.

ذكر رامي صفيرو رئيس قطاع الأعمال العائلية والاستثمارات والعقارات ب استراتيجي& أنه من غير المستغرب أن قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي قد استقطب اهتماما كبيرا من المستثمرين نظرا لتطوره بوتيرة سريعة.

ويحتل القطاع المرتبة الثانية من حيث صفقات الأسهم الخاصة بين جميع القطاعات في الشرق الأوسط، والمرتبة الأولى بين قطاعات التعليم عالميا.

وقد تضاعفت صفقات الأسهم الخاصة وصفقات الدمج والاستحواذ المعلنة ثلاث مرات خلال العقد الماضي، من تسع صفقات في فترة السنتين بين 2005 و2007 إلى 24 صفقة في الفترة بين 2014 إلى 2016.

وأوصى مارك ألبرت هاملیان وعضو في قطاع الشركات العائلية والاستثمارات والعقارات ب استراتيجي & المستثمرين الراغبين في المشاركة في قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي بأن يأخذوا في الاعتبار اغتنام الفرص الاستثمارية المختلفة على أساس توازن المخاطر مقابل العائدات.

عمليات الاستحواذ تركز على النمو

عمليات الاستحواذ هي أسهل طريقة للمشاركة في النمو الطبيعي لهذا القطاع. وينبغي للمستثمرين أن يسعوا إلى الاستحواذ على شركات راسخة في شرائح السوق المتنامية (مثل المدارس التي تستهدف الشريحة الوسطى والتي تقدم مناهج دراسية دولية) تتمتع بمزايا تنافسية مستدامة، ولديها سمعة طيبة، فضلا عن إمكانية تنمية قدراتها. وتقدم شرائح التعليم الأساسي والتعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فرص الاستحواذ والنمو الأكثر جاذبية في المنطقة. وتشمل بعض الأمثلة الحديثة ما يلي:

1 ـ استحوذت «GFH Capital» على مدرسة تدرس المنهج الأميركي بقيمة 34 مليون دولار، ومدرسة تدرس المنهج البريطاني بقيمة 54 مليون دولار في دبي.

2 ـ اشترت شركة «Blackstone» واتحاد مستثمرين آخرين في نفس السنة الحصة الاستثمارية في مشغل مدارس شاملة جميع مراحل التعليم الأساسي ومقره في دبي «GEMS Education».

3 ـ استحوذت شركة الخبير المالية في عام 2016 على حصة مسيطرة في مدارس أضواء الرياض الأهلية.

واختتم التقرير مؤكدا ان المستثمرين الذين يتمتعون بنزعة أكبر للمخاطرة سيجدوا أن قطاع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي يوفر فرصا جيدة لتأسيس الشركات الناشئة وان هناك فرصا للمشاريع الجديدة في أسواق التعليم المتخصصة مثل مرحلة ما قبل الروضة (بسبب تزايد أعداد النساء اللائي يدخلن سوق العمل)، والتربية الخاصة، والتدريب المهني، وفي خدمات التعليم مثل الدروس الخصوصية عبر الإنترنت، وخدمات تقييم الطلاب، وفي خدمات مساندة التعليم مثل نظم إدارة المدارس.

الفئات العمرية والإنفاق الحكومي والدخل المرتفع.. أبرز عوامل النمو

صفقات الأسهم الخاصة بقطاع التعليم خليجياً الأولى على مستوى العالم

الدولة	حتى الفصل الثاني عشر		التعليم العالي	
	التعليم الخاص	التعليم العام	التعليم الخاص	التعليم العام
البحرين	%6.30	%4.40	%7.10	%15.20
الكويت	%5.60	%1	%7.40	%9.50
عمان	%22.70	%0.50	%11.90	%2.10
قطر	%12.10	%4.30	%5.90	%19.40
السعودية	%4.60	%3	%42.30	%11
الإمارات	%5.50	%0.50	%9.40	%6.50

معدل نمو قطاع التعليم بدول الخليج 2009 ـ 2015